



اجتماع شعبة التحقيق في الحوادث ومنع وقوعها (٢٠٠٨)

مونتريال، من ١٣ إلى ١٨/١٠/٢٠٠٨

البند ١ من جدول الأعمال: الملحق ١٣
٦-١: التقرير النهائي

تعليقات على مشاريع التقارير النهائية (ورقة مقدمة من أستراليا)

الموجز

تتطلب الصياغة الحالية للقاعدة القياسية ٣-٦ والصياغة المعدلة الموصى بها كما تم اقتراحها في ورقة العمل AIG/08-WP/10، إرسال مشروع التقرير النهائي إلى الدول الأربع الواردة أسماؤها في القائمة، سواء شاركت في التحقيق أم لم تشارك. وتوجد حالات لا يخدم فيها هذا الأمر أي غرض، بل قد يؤخر إصدار التقرير النهائي دون مبرر. ولا ينبغي إرسال مشروع التقرير النهائي إلا إلى دولة سبق وأن شاركت في تحقيق و/أو إلى دولة متأثرة بنتائج هذا التحقيق. ويقترح ادخال تعديل على القاعدة القياسية ٣-٦ لبيان هذا الغرض.

يرد الإجراء المطلوب من الاجتماع في الفقرة ٣.

١- المقدمة

١-١ تحدد ورقة العمل AIG/08-WP/10 بأن الهدف الحالي للقاعدة القياسية ٣-٦ هو ضمان تلقي جميع الدول التي لها الحق في المشاركة في تحقيق ما، كما حُدد ذلك في القاعدة القياسية ١٨-٥، نسخة من مشروع التقرير النهائي عن هذا التحقيق مع الدعوة للدلاء بتعليقاتها. غير أن الملاحظة المرفقة بالقاعدة القياسية ١٨-٥ تحدد بأنه قد يكون لدى المزيد من الدول اهتمام بتحقيق معين وبالتالي قد تطلب المشاركة في التحقيق. وعندما تشارك هذه الدول الاضافية في التحقيق، يصبح لديها أيضا الحق في استلام نسخة من مشروع التقرير النهائي وابداء تعليقات بموجب القاعدة القياسية ٣-٦.

٢-١ تقترح ورقة العمل WP/10 ادخال تعديلات على القاعدة القياسية ٣-٦ لتوضح على أكمل وجه بأنه سيتم تسليم نسخة من مشروع التقرير النهائي إلى الدول الأربع الواردة في القائمة كما ستعطى لها فرصة ابداء تعليقاتها سواء شاركت في التحقيق أم لم تشارك.

٣-١ لا توافق أستراليا على الشرط الذي يقضي بإرسال مشروع التقرير النهائي للدول الأربع الواردة في القائمة للدلاء بتعليقاتها بشأنه في جميع الحالات، وفق ما تقتضي القاعدة القياسية ٣-٦ المعدلة.

٢- المناقشة

١-٢ ربما يفضي الشرط القاضي بإرسال مشروع التقرير النهائي إلى دولة التسجيل ودولة المشغل ودولة التصميم أو الصنع سواء اختارت أي من هذه الدول المشاركة في التحقيق أم لا إلى فوائد مرتبطة بالسلامة حينما تصبح هذه الدول على علم كامل بما يجري. ولكن هناك حالات لا يخدم فيها تقديم التعليقات على التقرير النهائي إلى دولة أو أكثر من دولة من بين الدول الأربع، حينما لا تختار هذه الدول المشاركة، أي عرض بل ربما يفضي إلى تعقيدات وحالات تأخير في عملية إعداد التقرير دون مبرر. ويبين المثالان التاليان مثل هذه الحالات بوضوح:

- تحقيق يتصل بطائرة مشغلة بناء على اتفاق استئجار في دولة مشغل التي تختلف عن دولة التسجيل بموجب المادة ٨٣ مكرر: ترتيبات تحويل - توزيع مشروع التقرير النهائي على دولة التسجيل للدلاء بتعليقاتها قد لا يخدم أي غرض.

- واقعة خطيرة تعزى إلى إجراءات مراقبة الحركة الجوية المحلية - توزيع مشروع التقرير النهائي على دولة التصميم أو دولة الصنع أو دولة التسجيل للدلاء بتعليقاتها قد لا يخدم أي غرض.

٢-٢ في الحالة الوحيدة التي ينبغي أن يرسل فيها مشروع التقرير النهائي إلى دولة ما لم تشارك في التحقيق للدلاء بتعليقاتها هي عندما تكون هذه الدولة متأثرة بنتائج مشروع التقرير النهائي.

٣- الاجراء المقترح

١-٣ توصي استراليا بتنقيح التعديل المقترح على النحو التالي:

التشاور

٦-٣ في جميع الأحوال، على الدولة القائمة بالتحقيق التي تجري التحقيق إرسال نسخة من مشروع التقرير النهائي إلى الدولة التي بدأت شرعت في التحقيق، وكذلك إلى جميع الدول التي اشتركت شاركت في التحقيق وإلى أي دولة تأثرت بنتائج مشروع التقرير النهائي مع دعوتها إلى الإدلاء بتعليقاتها الهامة والمدمعة حول بشأن التقرير بأقصى سرعة ممكنة. وبوجه خاص، تنتظر الدولة التي تجري التحقيق، إذا أمكن ذلك، أن تتأكد مما إذا كانت الدول التالية: وفي جميع الأحوال، يرسل مشروع التقرير النهائي للتحقيق إلى الأطراف الآتية للتعليق عليه:

أ) دولة التسجيل؛

ب) دولة المستثمر؛

ج) دولة التصميم أو

د) دولة الصنع.

متأثرة بنتائج مشروع التقرير النهائي. وإذا كانت أي من هذه الدول متأثرة، يرسل إليها مشروع التقرير النهائي للدلاء بتعليقاتها.

- انتهى -